تصاعد الفلتان الأمني في إدلب

الجيش يكبح خروقات الإرهابيين لـ«اتفاق سوتشي».. و«النصرة» ترتعد من تحشيده

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

واصلت وحدات الجيش العربي السوري كبح محاولات الإرهابيين خرق «اتفاق سوتشي» انطلاقاً من المنطقة «المنزوعة السلاح»، بموازاة أنباء تحدثت عن مواصلته التحشيد على جبهات حلب وإدلب وحماة، وسط تصاعد حالة الفلتان الأمني الذي يضرب مناطق سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي.

وبيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن عناصر الاستطلاع والرصد في الوحدات العسكرية المتمركزة في محيط قريتي الحماميات وبريديج بريف محردة الشمالي، رصدوا فجر أمس مجموعات إرهابية ترفع شارات «النصرة»، وهي تتسلل من محيط قرية الصخر باتجاه نقاط عسكرية في المنطقة للاعتداء عليها، في خرق جديد لـ«اتفاق إدلب»، وتعاملوا معها بقذائف المدفعية الثقيلة والصواريخ، ما أدى إلى مقتل وإصابة عدد من أفرادها وتدمير عتاد الحربي.

وأوضح المصدر، أن الجيش كان بالمرصاد لمجموعات إرهابية أخرى، حاولت التسلل من محاور بقطاع ريف إدلب من «منزوعة السلاح» باتجاه بعض النقاط العسكرية، فاستهدفها بالأسلحة المناسبة، وردها على أعقابها خائبة بعدما أردى العديد من أفرادها وأصاب آخرين إصابات بالغة.

كما دك الجيش بمدفعيته الثقيلة نقاط تمركز الإرهابيين في الأراضي الزراعية باللطامنة والجنابرة وتل عثمان والصخر والزكاة بريف حماة الشمالي، وفي جرجناز ومحيطها بريف إدلب الجنوبي الشرقي، وهو ما كبد الإرهابيين خسائر فادحة بالأرواح والعتاد.

في غضون ذلك، أكد الناطق في «النصرة»، المدعو أبو خالد الشامي، في مقابلة مع «شبكة إباء» التابعة للتنظيم الإرهابي أن الشمال «يشهد حالة من الترقب والاستعداد» بعد ورود معلومات إليهم عن حشود للجيش والقوات الرديفة والحليفة على خطوط التماس في إدلب منذ قرابة الشهر ونصف تقريباً، لافتاً إلى استمرار التحشيد.

ولفت الشامي إلى أن الحشود أبرزها في جبهات «الساحل وريف حماة وريف حلب وحلب المدينة»، متوقعاً أن يشن الجيش هجوماً «بأية دقيقة»، وزعم أن تنظيمه في جهوزية تامة وأنه سيمنع الجيش «من الاستيلاء على المزيد من الأرض».

وكان الرئيس بشار الأسد أكد أمس الأول في حديث مع صحيفة «عمان» العمانية، أن هناك موقفاً معلناً للحكومة السورية بالنسبة لما تبقى من الأرض التي هي خارج السيطرة حالياً، وهو إما استعادتها بالحرب أو السلم، وأضاف: نحن الآن نعطي فرصة للجهود السياسية التي تبذل بعد أن كنا قريبين من العمل العسكري وأنهينا التحضيرات التي استلزمت لذلك، إلا أن بعض الفصائل أرسلت رسائل إلى الجانب التركي تطلب فيه الحوار السياسي وإفساح المجال لمنطقة عازلة لمسافة بين ١٥ و٢٠ كيلو متراً بين الجانبين، وهذا ما تم في الاتفاق الأخير».

وأضاف: «وهذه المناطق هي الأوراق الأخيرة لداعمي التنظيمات المسلحة الضامنين لهم التي قاتلت في نواح متعددة من الأرض السورية»، وأشار إلى أن ما تبقى من تلك الأراضي حتماً ستعود إلى الدولة ولن يكون ذلك بعيداً، لأننا لن نقبل أن يتم اجتزاء أي بقعة من الأرض السورية لأي كيان أو مسمى.

ومن جهة ثانية، بيّن المصدر الإعلامي لـ«الوطن» أن مسلحين مجهولين أطلقوا النار على الإرهابي المدعو أبو عبادة وهو أحد متزعمي ما يسمى «الفرقة الساحلية الأولى» في ميليشيا «الجبهة الوطنية للتحرير»، وذلك في محيط مدينة جسر الشغور بريف إدلب الجنوبي الغربي ما أدى إلى إصابته بجراح خطرة.

بدوره لفت «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض إلى قيام مسلحين مجهولين بمهاجمة عائلة في منطقة تل الطوقان في القطاع الشرقي من ريف إدلب، وقاموا باختطاف رجل وابنته، دون معرفة مصيرهما، إضافة إلى دوي انفجار في سوق بلدة حارم في القطاع الشمالي من ريف إدلب، ناجم عن رمي قنبلة من قبل مسلح مجهول في المنطقة، ما تسبب بأضرار مادية.

وأكد «المرصد» العثور على جثة رجل في منطقة معترم قرب مدينة أريحا ضمن القطاع الجنوبي من ريف إدلب، حيث جرى قتله قبل نحو أسبوعين ورمي جثته في أحراش المنطقة، لترتفع بذلك عدد الخسائر البشرية إلى ٤١١ ممن قتلوا في أرياف إدلب وحلب وحماة، منذ الـ٢٦ من نيسان الفائت.

كما أشار «المرصد» إلى مقتل مسلحين اثنين من ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» على يد مجهولين، على الطريق الواصل بين منطقتي التح وتحتايا في القطاع الجنوبي الشرقي من ريف إدلب، إضافة إلى قتل مسلحين مجهولين لمواطن من قرية المجدلية في القطاع الجنوبي من ريف إدلب، بعد عجز ذويه عن تأمين «الفدية المطلوبة».

في الأثناء أفادت وزارة الدفاع الروسية، في نشرة لها بشأن الوضع في سورية أمس، بأن الجانب الروسي في لجنة الهدنة الروسية التركية رصد خلال الـ٢٤ ساعة الأخيرة ٨ خروقات لنظام وقف العمليات العسكرية في محافظات حلب (٣) وحماة (١) واللاذقية (٢) وإدلب (٢)، على حين رصد الجانب التركي ١٢ خرقاً في محافظات حماة (٤) وحلب (٧) وإدلب (١).

«هيئة تحرير الشام» واجهة جبهة النصرة تعتقل «كوادر طبية» جنوب إدلب (عن الإنترنت)

التقى في عمان جيفري ودي ميستورا

الصفدي: لفتح صفحة جديدة في التعامل مع الأزمة السورية

وكالات

دعا وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، إلى فتح صفحة جديدة في التعامل مع الأزمة السورية وفق مقاربات جديدة تأخذ بعين الاعتبار الحقائق على الأرض وتستهدف إنهاء الأزمة.

وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا بعد محادثات أجرياها في وزارة الخارجية الأردنية دعا الصفدي إلى «التعامل مع الأزمة السورية وفق مقاربات جديدة تأخذ بعين الاعتبار الحقائق على الأرض وتستهدف إنهاء الأزمة ومساعدة الأشقاء في سورية على استعادة أمنهم واستقرارهم».

وقال الصفدي بحسب وكالة «سبوتنيك» للأنباء: «إنه لا بد من صفحة جديدة في التعامل مع الأزمة.»

وأضاف: «يجب أن تكون حماية سورية والحفاظ على وحدتها واستقلاليتها وحماية الشعب السوري، هو الهدف الذي تتكاتف جميع الجهود من أجله»، وأردف: «ثمة غياب غير مقبول للدور العربي في جهود حل الأزمة».

وشدد الصفدي على «أهمية دور عربي إيجابي يساعد في التوصل إلى حل سياسي يقبله السوريون وينهي هذه الكارثة التي ما تزال سورية الشقيقة والمنطقة والعالم يعانون مع تبعاتها».

وقال: «نؤكد مرة أخرى موقف الأردن الثابت بأنه لا بد من التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة، وأنه لا بد من انتهاء القتل والدمار، وأن تستعيد سورية عافيتها ودورها، كركن أساسي من أركان الاستقرار في المنطقة، ومكونا أساسيا من مكونات منظومة العمل العربي المشترك». وتابع: إن هذا ما يسعى له الأردن، الذي كان دائماً في مقدمة الجهود التي تستهدف التوصل لحل سياسي للأزمة، ونحن مستمرون في الأردن في بذل كل ما نستطيعه من جهد من أجل إنهاء الأزمة وإعادة الأمن والاستقرار إلى سورية.

وفي رد على سؤال حول مخيم الركبان للنازحين السوريين، أكد وزير الخارجية الأردني موقف بلاده الداعي إلى معالجة القضية في سياق سوري أممي، وقال: إن «الحل الجذري لقضية الركبان هو تأمين عودة قاطنيه إلى قراهم وبلداتهم وأن الركبان ليس مسؤولية أردنية».

وكان الصفدي، بحث مساء الاثنين مع المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية جيمس جيفري ونائب مساعد وزير الخارجية الأميركي جول ريبيرن، المستجدات في الأزمة السورية والجهود المستهدفة لإيجاد حل سياسي لها.

وبحسب بيان للخارجية الأردنية نقلته «سبوتنيك» فقد بحث الصفدي والوفد الأميركي «المستجدات في الأزمة السورية والجهود المستهدفة لإيجاد حل سياسي لها».

كما بحث الجانبان قضية المهجرين السوريين، وشددا على أهمية استمرار المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته إزاء اللاجئين الذين يشجع الأردن عودتهم الطوعية إلى بلادهم.

من جانب آخر، وصف رئيس مجلس النواب الأردني الأسبق عبد الكريم الدغمي الرئيس بشار الأسد بأنه «يعرف ما الذي يفعله»، وقال «معنوياته أكبر من معنوياتي شخصيا»، وذلك خلال حديث الدغيمي لبرنامج تلفزيوني، وذلك حسب ما نقلت جريدة «رأي اليوم» الالكترونية الأردنية، بعدما قابله مؤخراً بصفته رئيساً لأول وفد برلماني أردني يزور دمشق منذ عام ٢٠١١.

إلى ذلك، ذكرت مواقع الكترونية معارضة، أن جيفري، التقى في مدينة غازي عنتاب التركية، مع مهجرين سوريين ومسؤولين في منظمات المجتمع المدني، ونشرت سفارة الولايات المتحدة الأميركية في سورية بياناً امس، ذكرت فيه أن الزيارة تمت في ٨ من الشهر الحالي، وكان برفقة ريبورن.

وأضافت: أن جيفري وريبورن زارا مسؤولين عسكريين أميركيين وأتراكاً ولاجئين سوريين وممثلين للمجتمع المدني ومجموعات سياسية تعمل في سورية، إضافة إلى زيارة موقع التدريبات العسكرية الأميركية والتركية للدوريات المشتركة في تنفيذ ما يسمى خريطة «طريق منبج».

عون وبيلين: لحل أزمة اللاجئين السوريين من دون انتظار الحل السياسي

موسكو تؤكد عودة أكثر من مليون ونصف مليون نازح ومهجر سوري إلى مناطقهم

وكالات

أكدت روسيا، أمس، أن عدد السوريين الذين عادوا إلى مناطقهم، تجاوز مليون ونصف المليون مواطن، منهم نحو مليون و٢٦٠ ألف نازح و٢٩٠ ألف مهجر.

في الأثناء شدد الرئيس اللبناني ميشال عون ونظيره النمساوي على ضرورة الإسراع في إيجاد حل لأزمة المهجرين السوريين يعيدهم إلى المناطق الآمنة من دون انتظار التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية.

وقال رئيس المركز الوطني لإدارة الدفاع في روسيا الفريق أول ميخائيل ميزينتسيف، بحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: إن العدد الإجمالي للسوريين الذين عادوا إلى مناطقهم، قد تجاوز مليوناً و٥٠٠ ألف مواطن، منهم نحو مليون و٢٦٠ ألف نازح و٢٩٠ ألف لاجئ، وأوضح أن نحو ١٧٧ ألف نازح و١١٣ ألف لاجئ عادوا منذ بداية العالم الحالي.

ولفت ميزينتسيف خلال اجتماع مشترك لمركزي التنسيق الروسي والسوري المعنيين بتسهيل عودة المهجرين إلى أن معظم المهجرين يعودون من لبنان والأردن، على حين تسجل حركة العودة عبر معبر «نصيب» أكبر نشاط بين بوابات العبور السورية للعائدين، حيث عبره نحو ٣١ ألف لاجئ منذ استئناف عمله في الماضي.

ونقل الموقع عن ميزينتسيف أن «وزارة الدفاع الروسية صرحت بأنها تعتزم مطالبة وزارة الخارجية السورية، بالتحقق في مدى صحة المعلومات التي نشرتها الأمم المتحدة عن رسوم إصدار الأوراق المطلوبة للاجئين العائدين.

وقال ميزينتسيف: «أثناء زيارة وفد من مفوضية الأمم المتحدة إلى موسكو، طلب ممثل المفوضية المساعدة في حل قضية ما يشاع عن أن الحكومة السورية تفرض على العائدين دفع رسوم مالية مقابل إصدار الأوراق المطلوبة لهم».

وأضاف: «وفقاً لمعلوماتهم، فإن قيمة هذه الرسوم تصل إلى ٣٠٠ دولار لكل أسرة، مما يخلق عقبات كبيرة أمام عودة المواطنين السوريين من الخارج». وأضاف: «أطلب التحقق من وجود مثل هذه المشكلة أو عدمه، إضافة إلى تحديد الإجراءات التي من شأنها إزالة مخاوف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين».

في غضون ذلك، نقلت وكالة «سبوتنك» الروسية، عن ميزينتسيف، قوله: «إن استعادة سورية لعضويتها في الجامعة العربية سيساعد على التسوية السياسية للأزمة ويشجع اللاجئين على العودة».

وأكد أهمية استعادة المواقع السورية في الساحة السياسية الخارجية، وخاصة عضويتها في الجامعة العربية، وشدد على أن ذلك سيعطي إشارة مقنعة للمجتمع الدولي حول عودة البلاد إلى الحياة السلمية وتعزيز عملية التسوية للأزمة، إضافة إلى تشجيع اللاجئين على اتخاذ قرار العودة إلى ديارهم.

وفي السياق، نقلت وكالة «سانا» للأنباء عن ميزينتسيف قوله: إن «الولايات المتحدة الأميركية تستمر بعناد غير مفهوم في السيطرة (احتلال) على مساحة ٥٥ كيلومتراً مربعا حول منطقة التنف وينتشر في هذه المنطقة ستة آلاف إرهابي يعرقلون تفكيك مخيم الركبان بحماية القوات الأميركية الموجودة بشكل غير شرعي على أراضي دولة مستقلة».

وأوضح ميزينتسيف أن واشنطن تتحمل كامل المسؤولية عن حياة السوريين في مخيم الركبان ولاسيما مع وجود مشكلات إنسانية بالغة الخطورة، مؤكداً أهمية إيصال المساعدات إلى المخيم.

وأول من أمس، أعلنت وزارة الخارجية الروسية في بيان أن الوضع حول مخيم الركبان وصل إلى طريق مسدود وأن واشنطن تتحمل المسؤولية الكاملة.

وفي بيروت، قال الرئيس اللبناني خلال لقائه في قصر بعبدا، نظيره النمساوي ألكسندر فاندر بيلين، بحسب «روسيا اليوم»: شددنا على أهمية توحيد الجهود الدولية من أجل مكافحة الإرهاب، كما ركزنا على ضرورة الإسراع في إيجاد حل لأزمة النازحين السوريين يساهم في إعادتهم إلى المناطق الآمنة من دون انتظار التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، ولاسيما أن لبنان لم يعد بمقدوره تحمل المزيد من الأعباء».

في الأثناء، وفي تطور لافت، قال مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقية في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أمين عوض بحسب وكالة «رويترز»: نتوقع في هذه المرحلة عودة ما يصل إلى ٢٥٠ ألف (مهجر) سوري خلال ٢٠١٩، هذا الرقم قابل للزيادة أو النقصان وفقاً للوتيرة التي نعمل بها ونزيل العقبات التي تعرقل عودتهم.

وكان نائب المتحدث باسم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، فرحان حق، أدلى بتصريحات في بداية شهر تشرين الأول الماضي زعم فيها أن «الظروف غير مواتية لعودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم».

الرئيس اللبناني ميشال عون يجتمع مع نظيره النمساوي ألكسندر فاندر بيلين في القصر الرئاسي ببعبدا شرقي بيروت، لبنان أمس (عن الإنترنت)

ميزينتسيف: النهضة في سورية جاريةٌ على قدم وساق.. والسياحة تعود

وكالات

أكد رئيس المركز الوطني لإدارة شؤون الدفاع الروسية، الفريق أول ميخائيل ميزينتسيف، أن النهضة في سورية جاريةٌ على قدم وساق، والسياحة تُستأنف. ووفق وكالة «سبوتنيك» الروسية قال ميزينتسيف في اجتماع لمقري التنسيق المشترك الروسي والسوري بشأن عودة اللاجئين: «كدليل مؤشر على استئناف السياحة في البلاد، على سبيل المثال، في بصرى الشام، بمساعدة وزارة الثقافة في سورية، المواقع التراثية الثقافية الرئيسية مفتوحة للسياح، وتتوقع الإدارة المحلية استئناف الأفواج السياحية بشكل مبكر إلى محافظة درعا التي تحررت من الجماعات المسلحة غير الشرعية».

وفي أواخر الشهر الماضي تم فتح مدرّج بصرى للسيّاح والزوّار للمرة الأولى منذ ثماني سنوات، ويعد مسرح بصرى الشام من الآثار التي نجت من ويلات الحرب السورية، ويعود تاريخ المدرج الروماني إلى القرن الثاني.

وأضاف ميزينتسيف: إن «كل هذا واقع حقيقي بغض النظر عما يريده الآخرون، خصوصاً خصومنا، لا يعد من الممكن إخفاءه. حيث إن النتيجة الرئيسية للسنة –السنة الأولى للحياة السلمية– هي عودة المواطنين السوريين إلى ديارهم ورؤيتهم بأعينهم أن الحرب قد انتهت، وأن النهضة في البلاد جارية على قدم وساق».

ولفتت الوكالة إلى أن الآونة الأخيرة شهدت عودة السياح إلى دمشق في حين تشهد الحدود بين سورية والأردن وكذلك لبنان حركة عبور نشطة من قبل المسافرين الأردنيين واللبنانيين المغادرين باتجاه الأراضي السورية.

قولاً واحداً

واشنطن والتصعيد القادم

محمد نادر العمري

سيطرت في الآونة الأخيرة تصريحات أميركية متصاعدة تجاه الساحة السورية مع تحركات عدوانية لافتة، قبل أيام قليلة من تقديم المبعوث الدولي، المستقيل، إلى سورية ستيفان دي ميستورا أفادته حول تشكيل اللجنة الدستورية في جلسة لمجلس الأمن، ومن المرجح وفق كل المعطيات والتصريحات أن دي ميستورا سيبقى حتى اللحظة الأخيرة يتماهى مع سياسة واشنطن وما يسمى المجموعة المصغرة حول سورية بتحميل مسؤولية عرقلة تشكيل هذه اللجنة والمماطلة بها للمحور السوري الروسي، رغم أن المتحدث الرسمي للخارجية الأميركية وبعد انتهاء محادثات «أستانا١١» أشار إلى أن الاتفاق على الثلث الثالث من قائمة ما يسمى المجتمع المحلي عرقلته تركيا.

يلاحظ في هذا الصعيد التماهي مابين المبعوث الدولي مع عراب السياسة الخارجة في سورية، جيمس جيفري، حول تحقيق الأهداف التالية:

١– احتواء مساري سوتشي وأستانا ثم تقويضهما عبر دك أسافين الخلاف بين أطرافها تمهيداً لاستهدافهما بشكل كامل قبل تولي المبعوث الدولي الجديد إلى سورية، غير بيدرسون، مهامه لفرض أمر واقع عليه بالتعاطي مع جنيف بعد إخفاق دي ميستورا من تشكيل اللجنة الدستورية وفق رؤيته من جانب، وفي الجانب الآخر القدرة التأثيرية الواسعة التي تمتلكها واشنطن على هذا الاستحقاق الدولي والتي تفتقر إليها في أستانا باعتبارها عضواً مراقباً لا تستطيع فرض إملاءات وأجندات ومسارات لعدم فاعلية المبعوث الدولي في هذا الاستحقاق وعدم حصر المعارضة بوفد هيئة التفاوض.

٢– إعادة دور الأمم المتحدة لإدارة العملية السياسية وضمن هذا السياق من المؤكد أن دي ميستورا وممثلي المجموعة المصغرة حول سورية، ستقدم على تصعيد دبلوماسي كبير خلال جلسة مجلس الأمن القادمة لتحميل موسكو ودمشق المسؤولية الكاملة عن تأخر تشكيل اللجنة وستطالبهما بالعودة إلى محادثات جنيف.

٣– الحفاظ على تهدئة إدلب قائمة كما هي إلى أجل غير مسمى بما يتيح لواشنطن ترتيب أوراقها في الشمال الشرقي وكسب الوقت لاحتواء تركيا واستعادتها ضمن ما بدأ يسمى اليوم التوصل لحلول بديلة أو وسيطة بين العملية العسكرية الواسعة والاكتفاء بالمراقبة على طاولة التفاوض التركية الأميركية. وهي حلول يرد بعضها على لسان أنقرة، وبعضها الآخر على لسان واشنطن، بحيث يمكنها تسكين الهواجس التركية ولو جزئياً، ومن الحلول الوسط: سيطرة القوات التركية على بعض المناطق والبلدات الحدودية، بما يؤمن الداخل التركي ويحميه من أي عمليات أو هجمات مفترضة، ولذلك ترد أسماء بعض البلدات تحديداً في خطابات أردوغان والقيادات التركية في مرحلة «ما بعد منبج»، مثل تل أبيض وعين العرب وغيرهما.

ومنها مثلاً إخراج ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية – قسد» من بعض المدن والبلدات ذات الأغلبية العربية، وتأمين إدارتها وحمايتها عبر مجالس محلية منتخبة برعاية أميركية تركية، على غرار منبج مثلاً، حيث يردد الساسة الأتراك، وبعض المسؤولين الأميركيين أحياناً، أن تكرار «سيناريو منبج» في مناطق أخرى موضوع نصب أعينهم.

ومنها كذلك «تخفيف» أغلبية «وحدات الحماية» في «قسد» وسيطرتها عليها، من خلال رفدها بعناصر من غيرها، إما عربية وتركمانية كما حصل سابقاً، لكن هذه المرة بنسب أكبر، وإما بمكونات كردية سورية أخرى غير محسوبة على حزب الاتحاد. ولعل في لقاء المبعوث الأميركي الخاص لسورية السفير جيمس جيفري، خلال زيارته الأخيرة إلى تركيا، مع المجلس الوطني الكردي، في غازي عنتاب التركية، رسالة ذات دلالة في هذا السياق.

فما حدث في حلب من إطلاق غازات سامة بعد وصول خبراء فرنسيين لتعديل هذه الأسلحة ثم العدوان الإسرائيلي في بداية الشهر الجاري والكثافة النارية التي استخدمتها قوات الاحتلال بهدف معرفة مواقع نشر صواريخ «إس ٣٠٠» كمرحلة متقدمة لاستهدافها، وما تلا ذلك من عدوان أميركي على قوات للجيش العربي السوري في أقل من ٣٢ ساعة بمنطقة قريبة من السخنة في قلب البادية السورية، يشير إلى مزاوجة الأميركي مابين التصعيد العسكري والتهديدات التي أطلقها عراب السياسة الأميركية في سورية، جيمس جيفري، عقب اجتماع الدول المصغرة في واشنطن، باللجوء نحو خيارات عسكرية متعددة بما فيها النموذج الذي طبق في العراق، وزيارته للأردن وتركيا تأتي ترجمة لهذا السياق.

هذا يضعنا بين جملة تساؤلات، لعل أهمها: ما الإستراتيجية التي قصدها جيفري في تصعيده؟ هل هي إستراتيجية جورج بوش الابن المتمثلة بإنشاء تحالف عسكري على غرار الغزو العراقي عام ٢٠٠٣؟ أم إستراتيجية بوش الأب «عاصفة الصحراء»؟ أم إنها مجرد بالونات إعلامية لاستعراض العضلات واستعادة استقطاب الحلفاء والضغط السياسي على خصوم واشنطن؟

انطلاقا من المنطق الذي تفرضه الواقعية السياسية فإن واشنطن باتت في هذه المرحلة عاجزة عن القيام بأعمال عدوانية لتحقيق سياساتها الخارجية وبخاصة في سورية، نتيجة اعتبارات متعددة أهمها: امتلاك الجيش السوري لقدرات ردعية مؤثرة وثبات حلفائها بالوقوف معها وتغير موازين القوى في النظام العالمي بعودة الفاعل الروسي للعب دور بالأزمات الدولية والخشية من انتشار الفوضى داخل الدول الأوروبية بعد اتساع رقعة جغرافية الاحتجاجات، ولكن، وهنا اعتقد يجب وضع ألف خط أحمر على هذه الاعتراضية، في ظل ضيق خيارات واشنطن وطبيعة صراع الدائر بين إدارة ترامب ومؤسسات الدولة العميقة وسباق كل منهما لإخضاع الآخر وتأثير تل أبيب على تحديد معالم السياسة الخارجية الأميركية وتأزم الوضع الداخلي الإسرائيلي، قد يدفع الأميركي لتوسيع دائرة عدوانه على سورية، فهي بطبيعة الحال تستهدف البنى التحتية وتقتل الأبرياء وترتكب جرائم حرب بكل أشكالها تطبيقاً لإستراتيجية بوش الأب، بناء على ذلك فإن مؤشرات العدوان قائمة واقتراب موعد الإحاطة الـ«دي ميستورية» في مجلس الأمن والتي من المؤكد أنها ستتحول إلى جولة كباش سياسية جديدة وربما تصل لمرحلة استعصاء دبلوماسية قد تمهد مجدداً لارتفاع وتيرة وسخونة الجبهات للعودة إلى طاولة المباحثات تحت ضغط حاجة الضرورة والاشتباك، وسورية كما مثلت نموذجاً فريداً في طبيعة الصراع الدولي قد تمثل نموذجاً فريداً في إيجاد الحلول بما في ذلك الحاجة للجوء إلى القوة لدفع العملية السياسية، فالحرب امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى.